لا زكاة عليه وقالوا لو نوى يوم الشك انه ان كان صائما من شعبان فليس بصيام وان كان من رمضان كان ناويا صائما

كما بيناه في الصوم وينبغي على هذا لو نوى ليلة الشك انه ان كان من شعبان فنفل والا فعن رمضان صحت نيته كما بيناه في الصوم وينبغي على هذا انه لو كان عليه فائتة فشك انه قضاها او لا فقضاها ثم تبين انها كانت عليه ان لا تجزيه للشك وعدم الجزم بنيتها ولو شك في دخول وقت العبادة فاتى بها فان انه فعلها في الوقت لم تجزه اخذا من فرعهم كما في فتح القدير لو صلى الفرض وعنده ان الوقت لم يدخل فظهر انه قد دخل لا تجزيه انتهى وفي خزانة الاكمل اذا رأى القوم في العيد ولا يدري انها المكتوبة او النافلة بكرة وبنوى المكتوبة تحكما ان لم تكن مكتوبة يقضيها بعني العشاء فاذا هو في القضاء صح وان كان في الزوجة تقع نفلا انتهى

فرع عقب النية بالمشية قدمنا انه ان كان مما يتعلق بالعبادات كالصوم والصلاة لم يبطل وان كان مما يتعلق بالاقوال كالطلاق والعتاق بطل **تكميل** النية شرط عندنا في كل العبادات باتفاق الاصحاب لا ركن وانما وقع الاختلاف بينهم في تكبيرة الاحرام والمعتمد انها شرط كالنية وقيل

قاعدة في الايمان تخصيص العام بالنية مقبول ديانة لا قضاء وعند الخصاف نفع قضاء ايضا فلو قال لكل امراة تزوجها فهي طالق ثم قال نويت من بلدة كذا لم ينفع في ظاهر المذهب خلافا للخصاف وكذا من غصب دراهم ثم قال خلطتها لخصمي عاما نوى خاصا وما قاله الخصاف مخالف لمن خلف ظالم والفتوى على ظاهر المذهب فتنبه وقع في يد الظلمة واخذ يقول له الخصاف فلان اباس به كذا في النوجية ولو قال لكل مملوك املكه فهو حر

وقال عبت به الرجال دون النساء وبين بخلافه قالوا لو قال نويت السود دون البيض او بالعكس يصدق ديانة ايضا ولو نويت النساء دون الرجال الفرق بيناه في الشرح من اليمين بالطلاق والعتاق واتممنا الخاص بالنية فارجعه الان

قاعدة فيها ايضا اليمين على نية الحالف ان كان مظلوما وعلى نية المستحلف ان كان ظالما كما في الخلاصة

قاعدة فيها ايضا الايمان مبنية على الالفاظ لا على الاغراض فلو اغتاض من انسان فحلف ان لا يشتري له شيئا بفلس فاشتراه بمائة درهم لم يحنث ولو حلف لا يبيعه بعشرة فباعه باحد عشر او بتسعة لم يحنث مع ان غرضه الزيادة لكنه لا يحنث بالا للفظ ولو حلف لا يشتريه بعشرة فاشتراه باحد عشر حنث وفي تاشة تخصيص الحاج الصيرفي

فروع لو كان اسمها طالق او حرة فناداها ان فصل الطلاق او العتق وقعا والا فلا او الطلاق فالمعتمد عدمه ولو كرر لفظ الطلاق فان قصد الاستيناف وقع الكل او التاكيد فواحدة ديانة والكل قضاء وكذا اذا طلقها ولو قال انت طالق واحدة في ثنتين فان نوى مع ثنتين فثلاث ذكر بها اولا والا فان نوى وثنتين فثلاث ان كان دخل بها والا فواحدة كما اذا نوى الظرف او الطلاق وان نوى الضرب والجماع فكذلك وكذا في الاقرار ولو قال انت علي مثل ابي او كابي رجع الى قصده ليتكشف حكمه فان قال اردت الكرامة فهو كما قال لان التكريم بالتشبيه ثابت في الكلام واذا قال اردت الظهار فهو ظهار لانه تشبيه بجميعها وان قال اردت الطلاق فهو طلاق بائن وان لم تكن ظهارا لانه تشبيه لغيته فليس بشيء عندهما وقال محمد هو ظهار وان عنى به التحريم لا غير فعندهما لو سمى ايلاء وعند محمد ظهار ولو قال انت

Copyright King Saud University